

عنوان البحث:

جنايات الحداثيين على النص الشرعي-دراسة تحليلية نقدية-

د. فؤاد بن أحمد عطاء الله

أستاذ أصول الفقه المساعد بكلية الشريعة والقانون بجامعة الجوف

المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: fouadatallah1982@gmail.com

الهاتف: 00966557325340

ملخص البحث:

يسلط هذا البحث الدراسة التحليلية النقدية على جنايات الحداثيين على النص الشرعي، بنوعيه النص القرآني، والنص النبوي. ولهذا الموضوع أهمية بالغة، خاصة في وقتنا المعاصر، الذي سهل فيه انتشار الشبهات ورواجها بين الناس، ولذلك كان لزاما على طلاب العلم الشرعي الوقوف سدا منيعا أمام جميع التيارات الفكرية المنحرفة، لتفنيدها، وكشف زيفها، وبيان عوارها. ويهدف هذا البحث إلى جمع جنايات الحداثيين على النص الشرعي، ونقدها على ضوء الكتاب والسنة، ومقررات علم أصول الفقه ومقاصد الشريعة الإسلامية، كما يهدف البحث إلى كشف جميع التلاعبات والأباطيل التي يمارسها الحداثيون من أجل كسر سلطة النص، والانفكاك من قيوده ومقتضياته الملزمة، ولذلك اعتمد الباحث في إنجاز هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي الاستنباطي، وقد خرج بجملته من النتائج العلمية المهمة، والتي من أبرزها جمع العشرات من الجنايات الجائرة، والتصورات المنتكسة عن النص الشرعي عند الحداثيين، فقام الباحث بنقدها، وتفنيدها، كما خرج البحث بنتيجة مهمة أخرى، ألا وهي أن أغلب شبهات وجنات الحداثيين على النص الشرعي، تتسم بالسطحية والضحالة، وتنم عن جهل الحداثيين العريض بأصول الشريعة وفروعها، كما أن أكثر أقوالهم وشبهاتهم مصادمة لنصوص الكتاب والسنة، وإجماع علماء الأمة، كما استعرض البحث جملة من التوصيات العلمية، من أبرزها ضرورة الاستمرار في تقديم الدراسات النقدية للفكر الحداثي وجناتاته على التراث الإسلامي عموما، وعلى النص الشرعي خصوصا.

مقدمة:

اقترب الحداثيون جنايات خطيرة في حق النص الشرعي بنوعيه: النص القرآني والنص الحديثي، ولذلك كان لزاما على المتخصصين في العلوم الشرعية أن يتصدوا لهذا الفكر الحداثي المنحرف، ويكشفوا زيفه وانحرافه، ويفندوا دعاواه وشبهاته.

وفي هذا السياق المعرفي الحافل اهتبلت فرصة انعقاد الملتقى الدولي: "النص التراثي العربي في منظورات الحداثة وما بعدها"، والذي تنظمه -مشكورة مأجورة- جامعة الوادي في الجزائر، وقد وفق القائمون على هذا الملتقى الدولي في اختيار موضوعه ومحاوره. ولذلك آثرت أن يكون البحث الذي سأشارك به بعنوان:

"جنايات الحداثيين على النص الشرعي-دراسة تحليلية نقدية-"

ويأتي هذا البحث ليقدم دراسة تحليلية نقدية لجنايات الحداثيين على النص الشرعي، وذلك من خلال جمع أبرز تلك الجنايات من كتب الحداثيين، ونقدها وتفنيدها. فأسأل الله تعالى التوفيق والسداد.

أهمية البحث:

يكتسب موضوع البحث أهمية بالغة يمكن توضيحها من خلال النقاط الآتية:
أولا: يتعلق موضوع البحث بالنص الشرعي، وهو موضوع في غاية الأهمية، إذ النص الشرعي هو الوحي الإلهي الذي يجب علينا اتباعه.

ثانيا: يستجيب البحث لتوصية واستكتاب عدد من الباحثين وجملة من الدراسات التي أوصت بتركيز الدراسة النقدية الفاحصة على الفكر الحداثي المعاصر، وانحرافات الخطيرة في فيما يتعلق بالنص الشرعي، وهذا دليل على ما يتّصف به موضوع البحث من الجدة والمعاصرة، إذ هو من قضايا الساعة المهمة، التي يجب دراستها والعناية بها، وتقديم الإضافة العلمية اللازمة حولها.

ثالثا: أولت الشريعة الإسلامية النص الشرعي اهتماما كبيرا، وخصه علماء الإسلام بأبواب ومباحث برمتها في علوم القرآن وعلوم الحديث وغيرها، وحددوا الضوابط المحكمة والقواعد المؤسّسة للوصول إلى الفهم الصحيح لمراد الله عز وجل ومراد رسوله ﷺ، وهذا شاهد آخر يضاف إلى الأدلة الكثيرة التي تثبت أهمية موضوع النص الشرعي، والحاجة الماسة إلى التركيز على دراسته ومباحثته.

خامسا: كثرت في العقود المتأخرة وتعالى أصوات الدعاوى الحداثية المنحرفة، ولذلك كان من المهم التصدي لهذه الأفكار الفاسدة، والشبهات الواهية.

سادسا: تبرز أهمية البحث أيضا من أهمية أهدافه التي يصبو إلى تحقيقها، وذلك باعتبار أنه يروم رصد جنایات الحداثيين على النص الشرعي، والردّ عليها وتفنيدها.

سابعا: أن الدراسات السابقة لموضوع جنایات الحداثيين على النص الشرعي لم تف بتغطية جميع تفاصيله ومباحثه، فبعضها يركز على النص القرآني، وبعضها يركز على النص النبوي، وبعضها يهتم بعلوم القرآن، وبعضها بعلوم السنة، وبعضها بعلم أصول الفقه، أو بعلم المقاصد، بينما جاءت الدراسات الجامعة لجميع هذه الزوايا شحيحة ونادرة.

أهداف البحث:

يروم الباحث تحقيق جملة من الأهداف العلمية، وهي:
أولا: تحديد حقيقة ومفهوم النص الشرعي في الاصطلاح، وتبيين الفرق بينه وبين الاصطلاحات المشابهة له.

ثانيا: عرض جنایات الحداثيين على النص الشرعي، سواء كانت تتعلق بالنص القرآني وعلومه أو بالنص الحديثي وعلومه.

ثالثا: تفنيد وإبطال شبهات الحداثيين وتحريفاتهم للنص الشرعي.

رابعا: استعراض القواعد الشرعية التي تعزز سلطة النص الشرعي، وبيان الوسائل الشرعية التي تحفظ النص الشرعي من التحريف الحداثي المعاصر، سواء أكانت من وسائل حفظه من جانب الوجود، أو من جانب العدم.

خامسا: سدّ الفجوات العلمية الموجودة في الدراسات السابقة لموضوع جنایات الحداثيين على النص الشرعي؛ وذلك لأنها أغفلت التفصيل في بعض المسائل المهمة في الموضوع، ولا تزال تشكل فجوة علمية إلى وقتنا الحاضر.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتنقيب وقفت على عدد من الدراسات والأبحاث التي اعتنت بدراسة تحريفات الحداثيين للنص الشرعي، غير أن هذا الموضوع ما يزال أرضا خصبة للبحث العلمي الجاد والدراسة الشرعية الفاحصة، خاصة وأني سأركز في دراستي هذه على الجانب الأصولي والمقاصدي من جنایات

الحداثيين على النص الشرعي، كما أنني سأحاول الاستيعاب والإيجاز قدر المستطاع.

منهج البحث:

اتبعت في إنجاز هذا البحث ثلاثة مناهج علمية، هي: المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي:

أما المنهج الاستقرائي فقد استخدمته في جمع جنايات الحداثيين على النص الشرعي من كتبهم ومؤلفاتهم.

وأما المنهج الوصفي التحليلي فقد استخدمته في تقديم وصف دقيق لجنايات الحداثيين على النص الشرعي.

وأما المنهج الاستنباطي فقد استخدمته في تنفيذ ونقد وإبطال جنايات وتحريفات الحداثيين للنص الشرعي.

خطة البحث:

وقد جاءت خطة البحث في مقدمة، وأربعة عشر مطلباً، وخاتمة، وذلك على النحو الآتي: المقدمة، وتشتمل على التعريف بالبحث، وبيان أهميته، وخطته، والدّراسات السابقة، ونحو ذلك. الجناية الأولى: ادعاء الحداثيين أن النبوة مجرد جهد بشري.

الجناية الثانية: تشكيك الحداثيين في قُدسية القرآن الكريم وربانيته.

الجناية الثالثة: ادعاء الحداثيين أن القرآن الكريم نص بشري، ودعوتهم إلى إعادة قراءته.

الجناية الرابعة: طعن الحداثيين في جمع القرآن الكريم.

الجناية الخامسة: إنكار الحداثيين لعالمية القرآن الكريم.

الجناية السادسة: تقديم الحداثيين العقل على النص الشرعي.

الجناية السابعة: تعويم الحداثيين لمفهوم المصلحة، وتمييعهم العلاقة بينها وبين النص.

الجناية الثامنة: إنكار الحداثيين لاشتراط الخطاب الشرعي في صحة النسخ.

الجناية التاسعة: مصادمة الحداثيين للنص الشرعي بتوظيفهم الفاسد لعلم مقاصد الشريعة الإسلامية.

الإسلامية.

الجناية العاشرة: تشكيك الحداثيين في قدرة النص الشرعي على إصلاح حياة الناس.

الجناية العاشرة: إنكار الحداثيين للثبوت النصي والحرفي والكتابي للقرآن الكريم.

الجناية الحادية عشرة: طعن الحداثيين في قدرة اللغة العربية على التعبير عن الحقائق.
الجناية الثانية عشرة: طعن الحداثيين في علوم السنة النبوية.
الجناية الثالثة عشرة: طعن الحداثيين في علم أصول الفقه.
الجناية الرابعة عشرة: اعتماد الحداثيين على التأويل الفاسد النص الشرعي.
الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث، والتوصيات المقترحة.
وأسأل الله التوفيق والسداد.

الجنابة الأولى: ادعاء الحداثيين أن النبوة مجرد جهد بشري.

من جنيات الحداثيين على النص الشرعي أنهم يعتبرون النبوة مجرد جهد بشري، وليست وحيا من الله تبارك وتعالى، وليس لها أي طابع غيبي، ويزعمون أن الشعر نوع من أنواع النبوة، والقرآن الكريم نوع آخر من أنواع نبوة، فهم يزعمون أن النبي والشاعر والصوفي جميعهم يغتفون من النبوة¹. ولا يشك مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر في بطلان هذه الدعوى الحداثية، فالنبوة اصطفاء من الله تبارك وتعالى، لقوله تعالى: { اللَّهُ يَصْطَفِي مِنَ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ } [الحج:75]، كما أن النبوة وحى من الله تبارك وتعالى، كما قال تعالى: { إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَعِيسَى وَأَيُّوبَ وَيُونُسَ وَهَارُونَ وَسُلَيْمَانَ وَآتَيْنَا دَاوُدَ زُبُورًا } [النساء:163]، وقال الله تبارك وتعالى عن نبيه مُحَمَّد ﷺ: { وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى، مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى، وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى } [النجم:1-4]، فجميع هذه الآيات تدل دلالة قاطعة على أن النبوة وحى من الله تعالى، وليس جهدا بشريا، كما يزعم الحداثيون.

الجنابة الثانية: تشكيك الحداثيين في قدسية القرآن الكريم وربانيته.

من جنيات الحداثيين على النص الشرعي، أنهم حاولوا نزع صفة القدسية عن القرآن الكريم، وسعوا للتشكيك في ربانيته²، فزعموا أن النصوص الإلهية كالقرآن الكريم لا يمكن للبشر فهمها، ولا يمكنهم استيعاب معانيها، ولذلك فإنه يلزمنا -بزعمهم- التراجع عن وصف القرآن الكريم بأنه إلهي المصدر³.

وهذه دعوى باطلة، وشبهة سطحية ضعيفة؛ لأن القرآن الكريم هو كلام الله تبارك وتعالى، أنزله بلسان عربي مبين، قال الله تعالى: { الر، تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ } [يوسف:1-2]، وقال الله تعالى: { وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ } [الشعراء: 192-194]، فالنصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة جميعها بلسان عربي مبين، يفهمها كل عربي، وقد فهمها العرب في زمن التنزيل، ولا يزال الناس يفهمونها إلى يوم القيامة، وقد أناط الله تبارك وتعالى الحجة على الخلق ببلوغ القرآن الكريم إياهم، وهذا دليل قاطع وساطع على أن البشر بإمكانهم فهم النصوص

الشرعية في الكتاب والسنة، لا كما يدعيه الحداثيون من خلال شبهاتهم السطحية والواهية.

الجنابة الثالثة: ادعاء الحداثيين أن القرآن الكريم نص بشري، ودعوتهم إلى إعادة قراءته.

من جنابات الحداثيين على القرآن الكريم، أنهم اعتبروه نصا بشريا كغيره من النصوص الأدبية، التي يمكن إخضاعها لمختبر سردي، لإعادة إنتاجه وقراءته⁴، فهم يرون القرآن الكريم منتجا ثقافيا، تشكل خلال فترة زمنية تزيد عن عشرين سنة⁵، بل إن الحداثيين يدعون بشكل صريح إلى إعادة قراءة وفهم القرآن الكريم، وذلك من خلال جملة من المساقات، منها: مراجعة أصول الفكر الإسلامي الأولى، وتفكيك النص الديني، كما أخضعوا النص القرآني إلى كافة المناهج التحليلية النقدية المعاصرة⁶، كما زعم الحداثيون أن القرآن الكريم حاجز من بين الحواجز الكثيرة على العقل، فالعقل النقلي ميت -بزعمهم-، والعقل النقدي عقل حي، ولذلك يدّعي الحداثيون أنه من الضروري نقد القرآن الكريم، وردّه⁷.

ولا ريب أن هذه الدعاوى الحداثية باطلة وساقطة؛ لأن القرآن الكريم ليس نصا بشريا كما يزعم الحداثيون، وإنما هو نص إلهي، فهو كلام الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، والقرآن الكريم وحى من الله تعالى، حفظه من التحريف والتبديل، ومحاولات الحداثيين اليائسة لإخضاع النص القرآني إلى نظريات النقد الأدبي ما هي إلا اجترار لدعاوى المشركين والمناوئين للنبي ﷺ، الذين اتهموه بالسحر والشعر والجنون، فالقرآن الكريم نص سماوي مقدس، ينبغي أن يفهم كما فهمه السلف الصالح ومن تبعهم بإحسان ﷺ أجمعين، فهم الذين شاهدوا التأويل وعرفوا التنزيل، ويستعان في ذلك بقواعد دلالات الألفاظ، وعلوم القرآن، ومقاصد الشريعة الإسلامية.

الجنابة الرابعة: طعن الحداثيين في جمع القرآن الكريم.

يزعم الحداثيون بأن جمع القرآن الكريم مرّ بمراحل متعدّدة، أثرت في مصداقيته، ويزعمون أنه دخله الشيء الكثير من التصحيف والتحريف، والزيادة والنقصان، فقد طعنوا في جمع القرآن الكريم في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه، وكذا في جمع القرآن في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه⁸، وادّعوا أن ما كتبه الصحابة رضي الله عنهم في المصحف العثماني الإمام، ليس هو كل ما أنزل على رسول الله ﷺ من القرآن الكريم⁹، وادّعوا وجود أخطاء إملائية ونحوية في القرآن الكريم، ونحو ذلك¹⁰.

ولا شك أن كل عارف بمراحل جمع القرآن الكريم، سيتعجب كل العجب من هذه الدعاوى الحداثية الباطلة؛ لأن المقرر عند علماء المسلمين أن القرآن محفوظ بالإجماع، وأن الذي بين دفتي

المصحف اليوم هو القرآن الكريم كله، وهذا بإجماع الصحابة رضي الله عنهم، ومن شك في حرف واحد من القرآن، أو ادعى الزيادة أو النقصان فيه ولو بحرف واحد فهو مكذب للقرآن الكريم، وهذا محل إجماع، فجميع هذه الإجماعات القطعية الصريحة خرقها الحداثيون بمزاعمهم الممجوجة في هذه الجناية الخطيرة على النص القرآني، ومعلوم أن خرق الإجماع القطعي وتكذيب القرآن الكريم جناية آثمة يترتب عليها الحكم بالكفر والردة عن الإسلام، نسأل الله السلامة والعافية.

الجناية الخامسة: إنكار الحداثيين لعالمية القرآن الكريم.

أنكر الحداثيون عالمية القرآن الكريم، ونفوا كون المخاطب به هم الخلق جميعاً من الجن والإنس، وزعموا أن القرآن الكريم منزل إلى الأمة العربية الأمية فقط، وأما سائر الأمم من اليهود والنصارى، فهم أهل كتاب، وليسوا أميين، وعلى هذا؛ فالقرآن ليس رسالة عالمية إلى جميع الخلق من الجن والإنس عند الحداثيين، بل هو رسالة إلى العرب خاصة¹¹.

وهذه الشبهة الحداثية أوهن من بيت العنكبوت، فقد ورد في القرآن الكريم آيات كثيرة تثبت أن الرسالة المحمدية عالمية، وأن الله تعالى خاطب بالقرآن جميع الخلق من الجن والإنس إلى يوم القيامة، قال الله تعالى: { تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا } [الفرقان: 1]، وقال تعالى: { وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ } [الأنبياء: 107]، وقال تعالى: { إِنَّ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ } [ص: 87]، وهذه جميعها نصوص قرآنية قطعية، وصريحة في دلالتها على عالمية الرسالة المحمدية وعلى عالمية القرآن الكريم، والحقيقة أن فحوى هذه الشبهة الحداثية الواهية هي التكذيب الصريح للقرآن الكريم.

الجناية السادسة: تقديم الحداثيين العقل على النص الشرعي.

من جنایات الحداثيين على النص الشرعي تقديمهم العقل على النص، سواء أكان النص من القرآن الكريم، أو من السنة النبوية المطهرة، وهذه نتيجة حتمية لتأثرهم بالنظريات الفكرية الغربية، فهم يرون أن النصوص الشرعية ما تزال بعيدة عن ممارسة الفكر الحرّ، بالمعنى الواسع، والذي يقصدون به ازدراؤهم الوحي، وتقليلهم من شأنه، وتعظيمهم العقل، وتقديمهم إياه على الوحي، بل إن الحداثيين يدعون بكل جرأة إلى إعادة النظر في جميع الأصول الاعتقادية عند المسلمين¹².

وهذه الشبهة التي تبناها الحداثيون المعاصرون، إنما ورثوها من المعتزلة العقلانيين، فقدموا عقولهم على الوحي، وقد حرر علماء الإسلام هذه المسألة قديماً وحديثاً، وقرروا أن جميع الأدلة الشرعية ترجع إلى

القرآن الكريم، فالنص الشرعي مقدم على جميع الأدلة الأخرى في حال التعارض الظاهري، والعقل لا يقوى على معارضة النص الشرعي من الكتاب والسنة، ولذلك قرر المحققون من أهل العلم أنه لا يترتب على التحسين والتقيح العقليين ثواب ولا عقاب قبل ورود الشرع، ونزول النص، قال الله تعالى: {وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا} [الأعراف:15]، كما أنه من لوازم الإيمان التسليم للنص الشرعي، وعدم معارضته بالعقل البشري القاصر، قال الله تعالى: {فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} [النساء:65].

الجنابة السابعة: تعويم الحداثيين لمفهوم المصلحة، وتمييعهم العلاقة بينها وبين النص.

جنى الحداثيون على مفهوم المصلحة جنابة عظيمة، فقد أقدموا على تمييع مفهوم المصلحة عند الأصوليين، وجعلوه عائماً غير منضبط، حيث عارضوا بين المصلحة وبين العلة المنصوصة¹³، بل صرحوا بضرورة تقديم المصلحة على الوحي في حال التعارض، وزعموا أن المصلحة حاکمة على النص، وليس العكس¹⁴، ثم ادّعوا أن الذي يجب تطبيقه ليس الأحكام الشرعية، وإنما هو روح الشريعة، ولو عارضت روح الشريعة نصوص الوحيين الشريفين¹⁵.

ولا شك أن في هذا جنابةً حدائية عظيمة على النص الشرعي، فالنص الشرعي هو أول مراتب الاستدلال، ولا يقدم عليه أي دليل من الأدلة الأخرى، ولذلك قرر الأصوليون أنه من شروط صحة الاستدلال بالمصلحة ألا يرد في محل النزاع نص من الكتاب والسنة، فإن وجد النص، فإنه يجب العمل به، ولا يصار إلى الاحتجاج بالمصلحة إلا في المسائل التي لم يرد بشأنها نص شرعي، فهذه الجنابة الحدائية على المصلحة مخالفة بشكل صريح لقواعد الاستدلال الصحيح التي قررها علماء الإسلام في أصول الفقه.

الجنابة الثامنة: إنكار الحداثيين لاشتراط الخطاب الشرعي في صحة النسخ.

من جنابات الحداثيين على النص الشرعي، زعمهم بأنه يسوغ نسخ القرآن والسنة بما تراه الأمة مصلحة، حسب الظروف الزمانية والمكانية.

وهذه جنابة حدائية باطلة، لأن الحداثيين يكونون بهذا قد أسقطوا الشرط الذي يقرره الأصوليون لصحة النسخ، وهو أن يكون الحكم الناسخ ثابتاً بنص شرعي، والحكم المنسوخ ثابتاً بنص شرعي¹⁶، فالنسخ عند الأصوليين هو: رفع الحكم الثابت بخطاب متقدّم بخطاب متراخ عنه، ولذلك يشترط الأصوليون لصحة النسخ أن يكون كلاً من الحكم الناسخ والحكم المنسوخ ثابتين بنص شرعي، وهذا

محل إجماع عند الأصوليين، ولم يقل أحد من علماء الإسلام أن النسخ يمكن أن يثبت ويصح بالمصلحة الزمانية أو المكانية كما يدعي الحداثيون.

الجنابة التاسعة: مصادمة الحداثيين للنص الشرعي بتوظيفهم الفاسد لعلم مقاصد الشريعة الإسلامية.

من جنيات الحداثيين أنهم أشهروا في وجه النص الشرعي التوظيف الفاسد لعلم مقاصد الشريعة الإسلامية، إذ جعلوا من هذا العلم السلفي الشرعي الأصيل معولا من معاول هدم النصوص والثوابت والمسلمات، فافتعلوا صراعا بين علم المقاصد وعلم الأصول، وصراعا بين المصلحة والنص، و صراعا بين العقل والنقل¹⁷، والنتيجة الحتمية لكل ذلك، هي هدم سلطة النص الشرعي، والانفكاك من قيوده وضوابطه، وهدم أحكام الشريعة الإسلامية أصولا وفروعا.

والحق أنه يجب المواءمة والجمع بين هذه الثنائيات، لا التفريق بينها، إذ المقاصد لا تصادم الأصول، والعقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، والمصلحة لا تخالف النص، ولعل أكبر دليل على ذلك أن علماء الأصول المتخصصين في مقاصد الشريعة الإسلامية والمتبحرين في أصولها وفروعها، لم يقل أحد منهم بهذه الصراعات التي يفتعلها الحداثيون، بل إنك لا تجد عالما من علماء المسلمين له عناية بمقاصد الشريعة، إلا وهو مستمسك بالنص والسنة، والحديث والأثر، كالإمام الشافعي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة ابن القيم، وأبي إسحاق الشاطبي، رحمهم الله جميعا، فالغاية من علم المقاصد عند علماء المسلمين هي تعزيز النص تأييده، لا كما يزعم الحداثيون، الذين يوظفون علم المقاصد في إبطال النص ومعارضته.

الجنابة العاشرة: تشكيك الحداثيين في قدرة النص الشرعي على إصلاح حياة الناس.

من جنيات الحداثيين على النص الشرعي، أنهم شككوا في قدرته على إصلاح حياة الناس، وزعموا أن النص الشرعي من الكتاب والسنة لا يكفي لإصلاح حياة البشرية، بل صرحوا بأن النص الشرعي عاجز عن إحداث الإصلاح في حياة البشر¹⁸.

ولا يخفى على كل مسلم له دراية ولو يسيرة بالكتاب والسنة، أن الوحي صالح ومصلح لكل زمان ومكان، قال الله تعالى: { إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ } [الإسراء: 9]، وقال تعالى: { اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ } [البقرة: 257]، وقال تعالى: { قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ، يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ

وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ { [المائدة: 15، 16]، وقال الله تعالى: { مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } [النحل: 54]، فجميع هذه الآيات تدل بشكل صريح على أن النص الشرعي من الكتاب والسنة، كفيل بتحقيق الحياة الطيبة، وجدير بالهداية إلى أقوم السبل وأصلحها في الدنيا والآخرة، وهذه الآيات القرآنية تفند وتبطل هذه الشبهة الحداثية الواهية، وتنقض قواعدها.

الجنابة الحادية عشرة: إنكار الحداثيين للثبوت النصي والحرفي والكتابي للقرآن الكريم.

من جنابات الحداثيين على النص الشرعي أنهم يزعمون أن القرآن الكريم حفظ بالمعنى، لا بالحرف¹⁹، ويزعمون أن الصحابة رضي الله عنهم رووا القرآن الكريم بالمعنى، لا باللفظ، ودونوه في المصحف العثماني بالمعنى، لا باللفظ.

ولا ريب أن هذه الشبهة الحداثية فاسدة وواهية، وذلك لأن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على وجوب رواية القرآن الكريم باللفظ، لا بالمعنى، وأجمعوا على كتابة القرآن الكريم باللفظ لا بالمعنى، كما أجمع علماء المسلمين على أن من ادّعى زيادة حرف واحد، أو نقصان حرف واحد من القرآن الكريم، فقد كفر بالإجماع، فجميع هذه الإجماعات القطعية الصحيحة، تبطل هذه الشبهة الحداثية، وتفندوها.

الجنابة الثانية عشرة: طعن الحداثيين في قدرة اللغة العربية على التعبير عن الحقائق.

زعم الحداثيون أن اللغة العربية غير قادرة على التعبير عن الحقائق، بل صرحوا بعجز اللغة العربية عن التعبير عن المعاني والحقائق المحفوظة في القرآن الكريم، وادّعوا بأن اللغة العربية ليس لها أي دور في فهم القرآن الكريم²⁰.

وهذه جنابة حداثية أخرى، يبطلها التاريخ والواقع، فإن اللغة العربية من أقوى لغات البشر في التعبير عن الأفكار، والإفصاح عن المعاني، ولذلك اختار الله تبارك وتعالى نبينا محمدًا صلّى الله عليه وآله من العرب، وجعله خاتم الأنبياء والمرسلين، قال الله تعالى: { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا } [طه: 113]، وقال تعالى: { وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ، قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ } [الزمر: 27: 28]، وقال الله تعالى: { وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنْذِرَ يَوْمَ الْجُمُعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعَى } [الأحقاف: 7]، فجميع هذه الآيات القرآنية، تدل بشكل صريح على قدرة اللغة العربية عن الإفصاح عن مراد الله ومرار رسوله صلّى الله عليه وآله، كما تتضمن هذه الآيات القرآنية

نقضا واضحا وصريحا لشبهات الحديثين حول اللغة العربية.

الجنابة الثالثة عشرة: طعن الحديثين في علوم السنة النبوية.

ادعى الحديثيون بأن علوم الحديث والسنة كلها من صنع البشر، وزعموا أن الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ مختلفة، وضعها واختلقها -بزعمهم- الصحابة رضي الله عنهم أو علماء الحديث، الذين صنفوا دواوين السنة النبوية، كما طعن الحديثيون في الرواة المكثرين من الصحابة رضي الله عنهم، كأبي هريرة رضي الله عنه، واتهموه بالكذب عن النبي ﷺ -وحاشاه-، كما طعن الحديثيون في دواوين السنة النبوية كالصحيحين وغيرهما²¹.

وجميع هذه الدعاوى والمطاعن الحديثية في علوم السنة النبوية تدل على جهلهم المفضوح بهذا العلم الشرعي الأصيل، فقد أجمع علماء المسلمين على عدالة الصحابة رضي الله عنهم، وأنهم تجاوزوا قطرة الجرح والتعديل، فقد عدّهم الله تبارك وتعالى في القرآن الكريم، قال الله تعالى: { لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا } [الفتح: 18]، وقال الله تعالى: { مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيُغَيِّظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا }، [الفتح: 29]، وقال الله تعالى: { وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ الْمُقَدَّمُونَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ } [التوبة: 100]، وجميع هذه الآيات تكذب بشكل صريح طعن الحديثين في السنة النبوية وتكذيبهم للصحابة الكرام رضي الله عنهم.

الجنابة الرابعة عشرة: طعن الحديثين في علم أصول الفقه.

من جنيات الحديثين على النص الشرعي أنهم طعنوا في علم أصول الفقه، فزعموا أنه مجرد أقوال للإمام الشافعي، وليس علما شرعيا مستقلا، كما زعموا أن علم أصول الفقه صناعة بشرية يجب إخضاعها للنقد والرد، كما اصطنع الحديثيون صراعات ومعارك بين الأدلة النقلية والأدلة العقلية²². وجميع هذه الدعاوى الحديثية واهية وضعيفة، وذلك لأن الإمام الشافعي رحمه الله هو مؤسس وواضع علم أصول الفقه، وهو أول من صنف فيه كتابه "الرسالة"، ولكن هذا لا يعني أن قواعد هذا

العلم هي من آراء الشافعي وحده، بل قواعد هذا العلم ثابتة في الكتاب والسنة قبل أن يولد الشافعي رحمه الله، فقله تعالى: { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا } [النساء: 115]، فيه إشارة إلى دليل الإجماع، وقله تعالى: { فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ } [الحشر: 2]، فيه إشارة إلى دليل القياس، وقله تعالى: { وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيْنًا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلُهُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ مَرْجِعُهُمْ فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ } [الأنعام: 108]، وقله تعالى: { وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً ۚ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ } [التوبة: 122]، فيه إشارة إلى حجية خبر الواحد، وهكذا لو تأملنا لوجدنا أن القواعد الأصولية ثابتة بالكتاب والسنة، وليس للإمام الشافعي رحمه الله سوى فضل التدوين والتأسيس.

الجنابة الخامسة عشرة: اعتماد الحديثين على التأويل الفاسد النص الشرعي.

من جنابات الحديثين على النص الشرعي أنهم أعملوا في نصوص الكتاب والسنة معاول التأويل الفاسد، ولهم في ذلك أساليب متعددة، ومسالك متنوعة، فمنها أنهم يضحمون بعض المعاني والمفاهيم، ويعطونها أكثر من حجمها، ومثال ذلك مفهوم الإعمار، فرغم أنه لا يتعارض مع قواعد الشريعة وأحكامها، إلا أنهم بالغوا في اعتباره، وجعلوه مقصدا من أعظم مقاصد الشريعة، وقدموه على مقاصد أخرى، أولى منه وأقوى، كمقصد تحقيق العبودية لله تعالى، ومثال هذا الضرب من التأويل الفاسد عند الحديثين أيضا أنهم ينفخون في مفهوم المشترك الإنساني، ويقدمونه على المقاصد الشرعية المرتبطة بخصوصيات العقيدة والأحكام والأخلاق في الإسلام²³.

ولا ريب أن كل هذا العبث الحديثي بالنص الشرعي باطل وفاسد، لأن التأويل مصطلح شرعي له حدوده وضوابطه التي قررها علماء أصول الفقه، فالتأويل الصحيح لا بد أن يستند إلى دليل شرعي صحيح، وإلا كان باطلا ومردودا، ولذلك فإن تأويلات الحديثين للنص الشرعي باطلة وواهية، ومردودة عليهم²⁴.

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث، يمكن تسجيل النتائج العلمية الآتية:

أولا: آثار الحديثيون عددا من الشبهات والجنابات على النص الشرعي، سواء كانت تتعلق

بالنص القرآني وعلومه أو بالنص الحديثي وعلومه.

ثالثا: جميع جنایات الحداثین علی النص الشرعي، تهدف إلى تحريف النص الشرعي، وهدم سلطته.

رابعا: جميع جنایات الحداثین علی النص الشرعي واهية وضعيفة، وأغلب دعاواهم مصادمة للنصوص الشرعية الصحيحة، ومعارضة لإجماعات المسلمين القطعية.

التوصيات:

الاستمرار في تقديم الدراسات النقدية الجادة للفكر الحداثي المعاصر، وتفنيد شبهاته، وإبطال دعاواه الرامية إلى التشكيك في الكتاب والسنة، وهدم سلطة النص الشرعي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. إسلام ضد الإسلام، للصادق النيهوم، دار رياض، 1993م.
2. التدين المنقوص، لفهمي هويدي، دار الشروق، 1994م.
3. تطرف التيار العقلاني الحداثي في الموقف من الكتاب والسنة، لمركز سلف للبحوث والدراسات.
4. جمع المصحف الشريف بين حقد المستشرقين وجحود الحداثيين، لمحمد بن زين العابدين رستم، بحث مقدم في مؤتمر المصحف الشريف ومكانته في الحضارة الإسلامية، جامعة العلوم العالمية الإسلامية، الأردن، 1433هـ.
5. الحداثيون وقراءة النص الشرعي، عبد الله عمر الخطيب، بحث منشور على الشبكة.
6. الدين وتطبيق الشريعة، محمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004م.
7. في قراءة النص الديني، عبد المجيد الشرفي وآخرين، الدار التونسية للنشر، 1990م.
8. القرآن الكريم وعلومه في فكر حسن حنفي، وجد التميمي، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، الأردن، 2013م.
9. القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، محمد أركون، دار الطليعة، بيروت، 2001م.
10. مدخل إلى القرآن الكريم، لمحمد عابد الجابري، مركز دراسات الوحدة العربية،

2006م.

11. مفهوم النص، نصر أبو زيد، المركز الثقافي العربي، 1998م.
12. من الاجتهاد إلى نقد العقل الإنساني، مُجد أركون، دار الساقى، 1993م.
13. النسخ في القرآن الكريم بين الأصوليين والحدائين، لإبراهيم شعيب زيدان حماد، حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، المجلد: 37، العدد: 37، ص: 16.
14. النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، الطيب تيزيني، دار الينابيع، 1997م.
15. نقد الخطاب الديني، نصر أبو زيد، المركز الثقافي العربي، 2008م.
16. نقد النص، علي حرب، المركز الثقافي العربي، 2005م.
17. نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، بحث منشور على الشبكة.
18. وجهة نظر، مُجد عابد الجابري، المركز الثقافي العربي، 1992م.

-
1. نقد النص، لعلبي حرب، ص: 207، ومفهوم النص، لنصر أبو زيد، ص: 49، وينظر: تطرف التيار العقلائي الحدائني في الموقف من الكتاب والسنة، لمركز سلف للبحوث والدراسات، ص: 4.
 2. جمع المصحف الشريف بين حقد المستشرقين وجحود الحدائين، لمحمد بن زين العابدين رستم، بحث مقدم في مؤتمر المصحف الشريف ومكانته في الحضارة الإسلامية، جامعة العلوم العالمية الإسلامية، الأردن، 1433هـ.
 3. نقد الخطاب الديني، لمحمد أركون، ص: 206.
 4. الحدائون وقراءة النص الشرعي، لعبد الله عمر الخطيب، ص: 6، بحث منشور على الشبكة.
 5. مفهوم النص، لنصر أبو زيد، ص: .
 6. في قراءة النص الديني، لعبد المجيد الشرقي وآخرين، ص: 42.
 7. تطرف التيار العقلائي الحدائني في الموقف من الكتاب والسنة، لمركز سلف للبحوث والدراسات، ص: 4.
 8. النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة، للطيب تيزيني، ص: 147.
 9. القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، لمحمد أركون، ص: 111.
 10. إسلام ضد الإسلام، للصادق النيهوم، ص: 209.
 11. مدخل إلى القرآن الكريم، لمحمد عابد الجابري، ص: 82.
 12. القرآن من التفسير الموروث إلى تحليل الخطاب، لمحمد أركون، ص: 6.
 13. نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 3.

- 14 التدين المنقوص، لفهمي هويدي، ص: 176، وينظر: نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 3.
- 15 وجهة نظر، لمحمد عابد الجابري، ص: 63، وينظر: نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 3.
- 16 من الاجتهاد إلى نقد العقل الإنساني، لمحمد أركون، ص: 68، وينظر: النسخ في القرآن الكريم بين الأصوليين والحدائين، لإبراهيم شعيب زيدان حماد، حولية كلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، المجلد: 37، العدد: 37، ص: 16.
- 17 الدين وتطبيق الشريعة، لمحمد عابد الجابري، ص: 12، وينظر: نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 4.
- 18 نقد النص، لعلي حرب، ص: 64، وينظر: نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 6.
- 19 القرآن الكريم وعلومه في فكر حسن حنفي، ص: 49، وينظر: نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 9.
- 20 القرآن الكريم وعلومه في فكر حسن حنفي، ص: 49، وينظر: نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 9.
- 21 إسلام المجددين، لمحمد حمزة، ص: 106، وينظر: نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 10.
- 22 الشافعي وتأسيس أيديولوجيا الوسطية، لنصر أبو زيد، ص: 259، وينظر: نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 11.
- 23 مفهوم النص، لنصر أبو زيد، ص: 9، وينظر: نماذج من الالتفاف على النصوص الشرعية عند الحدائين، للحضرمي أحمد الطلبة، ص: 12.
- ²⁴ انظر شروط التأويل عند الأصوليين في: الإحكام، للآمدي، 77/1، وشرح مختصر الروضة، للطوفي، 568/1، والموافقات، للشاطبي، 150/4.